واذا جعل الاقتضاء خبرا يفهم صفة الارادة كان منسوبا اليه تعالى فيكون ارادته هي كتابه تعالى وقد علمت ان الارادة صفة مغايرة للكلام كما انها

اذا جعل الوجود مقتضاها اي مقتضى الارادة بمعنى انها تستلزمه فاذا تعلقت الارادة
بوجود شيء لزم ان يوجد بان يتعلق القدرة بوجوده وفق تعلق الارادة ثم المراد
من هذا الاقتضاء ما بيناه فيما مر في كلمة ما شاء الله كان من انها اي المشيئة وهي
مرادفة للارادة تستلزم الوجود اي ما تعلقت به اذ كانت تؤثر تخصيصه اي تخصيص
ذلك الوجود بوقته الذي وقع فيه دون ما قبله وما بعده من الاوقات وهو هنا
على امرهم تضمنه قوله ومما ذكرنا ان هذا الاصل الثاني من ان محل قدرة العبد هو عزمه
المصمم عقيب الداعية والميل والاختيار يبطل احتجاج كثير من الفساق بالقضاء والقدر
لفسقهم متعلق بقوله احتجاج اي يظهر بطلان احتجاجهم على ما صدر منهم من الفسق حيث
يقولون انه بقضاء الله وقدره لم يكن بقدرتنا اذ ليس القضاء والقدر مما يسلب قدرة
العزم اي قدرتهم عليه عند خلق الاختيار لهم فيكون سببا لسلب قدرة العزم جبرا
ليصح الاحتجاج من الفاسق به على ما اوقع نفسه فيه من الفسق بل هو الجاني بايجاده
ذلك العزم المصمم عند خلق الميل والاختيار كما قال علي رضي الله عنه لذلك الشيخ الذي
سأله روى الاصبغ بن نباتة ان شيخا قام الى علي بن ابي طالب رضي الله عنه بعد انصرافه
من صفين فقال اخبرنا عن مسيرنا الى الشام اكان بقضاء الله تعالى وقدره فقال والذي
خلق الحبة وبرأ النسمة ما وطئنا موطئا ولا هبطنا واديا ولا علونا تلعة الا بقضاء
وقدر فقال الشيخ عند الله احتسب عنائي ما ارى لي من الاجر شيئا فقال له مه ايها الشيخ
عظم الله اجركم في مسيركم وانتم سائرون مضطرين فقال الشيخ كيف والقضاء والقدر
ساقانا فقال ويحك لعلك ظننت قضاء لازما وقدرا حتما لو كان كذلك لبطل الثواب
والعقاب والوعد والوعيد والامر والنهي ولم تأت لائمة من الله لمذنب ولا محمدة
لمحسن والقصة بكمالها في شرح المقاصد بل المراد به اي بالقضاء والقدر اما الخلق اي
خلق الفعل او التقدير المقتضي فلا يسلبه اي فلا يسلب ذلك الخلق العبد عزمه المصمم وكسبه
الذي قدمنا انه محل قدرته والعطف في قوله وكسبه تفسيري اذ لا ينبغي خلق الاعمال
اي ايجاد الله تعالى اياها ذلك العزم المصمم الذي هو محل قدرة العبد وقوله واما

واما الحكم فتيم لقوله اما الخلق بكسر الهمزة اي المراد بالقضاء والقدر حكم الله بوقوع
ذلك الفعل كما فسره الامام علي رضي الله عنه لذلك في بقية القصة ففيها ان الشيخ قال لعلي
رضي الله عنه وما القضاء والقدر اللذان ما سرنا الا بهما فقال هو الامر من الله والحكم
ثم تلا قوله تعالى وقضى ربك ان لا تعبدوا الا اياه وهو اي الحكم اما ان يرجع الى صفة
الكلام ويكون العطف في قول سيدنا علي والحكم تفسيرا لقوله الامر اذ الامر
كلام نفسي او يرجع الى صفة العلم ولا تأثير للكلام ولا للعلم في ايجاد الاعمال بل تعلق
الكلام تعلق طلب ونحوه وتعلق العلم تعلق كشف ولا يتعلق شيء منهما تعلق تأثير كما
لا يخفى واذا لم يكن تعلقهما تعلق تأثير فاحرى ان لا يسلبا ذلك العزم اي فحيث كون
الكلام والعلم لا تأثير لهما وكون الخلق يتعلق تعلق التأثير كان احق من الخلق بان
لا يسلبا ذلك العزم والكسب الذي هو محل قدرة العبد وقوله والاعلام بكسر الهمزة
ايضا يراد به اي بالقضاء والقدر كقوله قدرناها من الغابرين اي اعلمنا بذلك لان قدرنا
من قول الملائكة والقدر بمعنى الخلق وبمعنى الحكم لا يصح اسناده اليهم حقيقة وقضينا الى بني
اسرائيل في الكتاب الاية اي اعلمناهم وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء
مقطوع مصبحين وعدي بالى لتضمنه معنى اوحينا وقد عكس المص الاسلوب حيث
لم يقل واما الاعلام واتى بفعل التقليل للاشارة الى ان ورود القضاء والقدر مرادا
بهما الاعلام قليل بالنسبة الى وروده مرادا بهما الخلق او العلم والاوجه اي الاظهر
توجيها انه اي القضاء يرجع الى صفة العلم لا الى صفة الكلام الا ان صح فيه اعني في المفعول
معصية معنى الخبر بان يصح ان يراد بلفظ القضاء المتعلق به ان وقوعه معصية خبر وهو
نوع من الكلام النفسي وكذا الاعلام اذا كان هو المراد بالقضاء يرجع اليه اي الى الكلام
اذ انما يكون الاعلام عنه اي ناشئا عن الكلام النفسي والجار اعني الباء في قوله ويرجع يتعلق
بقوله اجاب الشيخ صدر ممن الرد اي وبرد معنى القضاء الى صفة العلم اجاب
العلامة بدر الدين محمد بن اسعد التستري تلميذ القاضي ناصر الدين البيضاوي
عن سؤال اليهود المنظوم وهو سؤال نظمه بعض المعتزلة على لسان يهودي وقال